الأمم المتحدة

A/C.2/68/SR.31 – E/2013/SR.50

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون

Distr.: General
6 December 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة **المجلس الاقتصادي والاجتماعي**

اللجنة الثانية **الجلسة الخمسون**

الجلسة الحادية والثلاثون

محضر موجز للاجتماع المشترك بين اللجنة الثانية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي "إيجاد حلول للتصدي لتحديات التنمية المستدامة والتعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية"

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس المشارك: السيد ديالو (رئيس اللجنة الثانية) . . . . . (السنغال)

الرئيس المشارك: السيد أوسوريو (رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي) . . . (كولومبيا)

مدير المناقشة: السيدة سادي بادرينوا (تلفزيون آي. بي.سي)

المحتويات

الملاحظات الاستهلالية

حلقة نقاش

المشاركون في حلقة النقاش: السيد بول ماكميلان (شركة ديلوات توش توهماتسو المحدودة)

السيد باراغ غوبتا (شركة مشاريع النفايات (Waste Ventures)

السيدة توكونبوه إسماعيل (شركة أليشيا كابيتال)

السيد لوثر راغين، الابن (شبكة Global Impact Investing Network)

السيد جوس فيربيك (البنك الدولي)

المحاور: السيد نيو (سنغافورة)

الملاحظات الختامية

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

13-55008X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥

الملاحظات الاستهلالية

١ - **السيد ديالو** (الرئيس المشارك): قال إن هناك أكثر من بليون شخص يعيشون في فقر مدقع وجوع. فأوجه عدم المساواة والتهديدات البيئية لا تزال قائمة، حيث بلغت الحالة في ما يتعلق بتغير المناخ والكوارث الطبيعية مستويات خطيرة غير مسبوقة. ومن حسن الطالع أن هناك قدر هائل من الإمكانات البشرية والموارد المالية والمعارف التقنية والأدوات المبتكرة الجديدة للتعبئة الاجتماعية يمكن استخدامها من أجل معالجة هذه التحديات الجديدة وحلها. فيتوجب على الحكومات الوطنية وشركاء التنمية أن يضاعفوا جهودهم حتى نهاية عام ٢٠١٥ لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتحقيق عملية الانتقال إلى خطة جريئة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢ - **السيد أوسوريو** (الرئيس المشارك): قال إن العثور على حلول فعالة للتحديات التي تواجه التنمية المستدامة لن يتأتى إلى بإقامة شراكات قوية بين أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني. فالبحث عن حلول لهذه التحديات يتيح للأمم المتحدة فرصة ممتازة للعمل مع القطاع الخاص. ويمكن أن تستفيد الحكومات والمجتمع الدولي كثيرا من خبرة القطاع الخاص وموارده وقدراته.

٣ - وأضاف قائلا إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ظل، منذ عام ٢٠٠٨، يعقد منتدى للشراكات التقى فيه عدد كبير من كبار ممثلي القطاع الخاص والمؤسسات ليناقشوا مع الحكومات السبل التي يمكن بها تعزيز الشراكات لدعم الأهداف الإنمائية للألفية. فالمجلس يلتمس السبل الكفيلة بتيسير عملية منهجية للحوار وتبادل المعارف مع القطاع الخاص.

٤ - **السيدة بادرينوا** (مديرة المناقشة): قالت إن المبتكرين الجدد يسدون الفجوة بين ما تقدمه الحكومات في مجال التنمية وما يحتاجه المواطنون. وهناك أسواق تعمل ببلايين الدولارات تتشكل حول مشاكل من قبيل مكافحة الملاريا، وتوفير مساكن منخفضة التكلفة وتعليم أشد الفقراء فقرا. وهناك رجال أعمال رائدون على الصعيد العالمي يقيمون شراكات مع الحكومات. أما المساعدة الإنمائية الرسمية التقليدية، والسياسات الوطنية للرعاية الاجتماعية، فلئن كانت تشكل جزءا من الحل، فإنها لا تستطيع بمفردها حل المشاكل العويصة المتصلة بالبيئة، والفقر، والافتقار إلى التعليم، ورداءة الخدمات الصحية.

حلقة نقاش

٥ - **السيد ماكميلان** (شركة Deloitte Touche Tohmatsu): قدم بيانه مشفوعا بعرض بالشرائح الرقمية، قائلا إن العلاقة بين مستويات الإنفاق الحكومي والتنمية البشرية ليست وثيقة بالقدر الذي كان يعتقد في السابق. وقال إن كتاب ثورة الحل (*The Solution Revolution*)، وهو كتاب شارك هو في تأليفه، يستكشف ما يحدث خارج نطاق قدرة الحكومات والإنفاق الحكومي أو بعيدا عن تأثير الحكومات والإنفاق الحكومي، في الحيز المعروف باسم اقتصاد الحل حيث تحتل الجهات الفاعلة غير الحكومية، في سعيها إلى تحسين الصالح العام اقتصاد، مجموعة سريعة النمو من النظم الإيكولوجية والأسواق.

٦ - وأضاف قائلا إن برنامج ''كيفا'' (Kiva) وهو برنامج أنشئ في عام ٢٠٠٥ لاجتذاب الاستثمارات إلى الأعمال التجارية في الأسواق الناشئة، هو مثال على هذا النوع من الأنشطة. فبفضل ''كيف'' يستطيع أفراد أن يقدموا قروضا صغيرة، يمكن أن تبلغ ٢٥ دولارا، إلى مباشري أعمال حرة في جميع أنحاء العالم. وحتى الآن،

اجتذب البرنامج ما يقرب من نصف بليون دولار في شكل قروض قدمت إلى ٦٠٠ ٠٠٠ شخص من مباشري الأعمال الحرة. وقد تجاوز عدد مقدمي القروض المليون شخص، وبلغت نسبة التسديد ٩٩ في المائة. وكان هناك أكثر من ٥٠٠ برنامج يعمل في مجال الإقراض الجماعي، وما يزيد عن مليون حملة جمعت ١،٥ بليون دولار. إنها طريقة جديدة لاجتذاب رؤوس الأموال للاستثمار في المجالين الاجتماعي والتجاري.

٧ - وأشار إلى أن شركة Safari.com توفر سبل الوصول إلى الخدمات المالية والتحويلات النقدية والتمويلات البالغة الصغر في كينيا، وهو مما يتيح للمستعملين الذين لديهم بطاقة هوية وطنية أو جوازات سفر إيداع أموال وسحبها وتحويلها بسهولة باستخدام الأجهزة المحمولة. وقد انضم إلى هذه الخدمات المالية، منذ بدء الخدمة في عام ٢٠٠٧، ما يزيد عن ١٥ مليون كيني. وتم التعامل بما تبلغ قيمته ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بفضل خدمات Safari.com.

٨ - ومضى قائلا إن المشاركين في الأسواق الجديدة، ومن بينهم أفراد ومبتكرون شعبيون، أومباشرو أعمال حرة في المجال الاجتماعي ومستثمرون يهدفون إلى تحقيق أثر على الصعيد الاجتماعي، وشركات متعددة الجنسيات، ومستثمرون في صناديق خيرية، يستفيدون من النماذج الأعمال التجارية الجديدة، بما في ذلك حقوق الامتياز والتكنولوجيات الثورية، من قبيل تجارة الهواتف المحمولة والحلول القائمة على لهواتف الذكية بواسطة شبكة الإنترنت وجهاز المقلاع المحمول لتنقية المياه (slingshot portable water purifier). ولهذا الجهاز، إذا ما تم توزيعه عن طريق شبكة التوزيع لشركة كوكاكولا، إمكانية لتوصيل مياه الشرب النظيفة إلى أكثر من بليون شخص.

٩ - وواصل حديثه قائلا إن من الموارد التي تستخدم لحل مشاكل عامة تشمل وقت المواطنين، وقدراتهم الفكرية، والعلامات التجارية للشركات الكبيرة وسمعتها، والبيانات الحكومية والموارد المالية، التي تجتمع في تحويل قيمة عامة تؤدي إلى مزيد من السيولة بين الأهداف الاجتماعية والمالية. ومن شأن عمليات التبادل التجاري الثنائية الجانب بين مواطن وآخر، والمكافآت القائمة على ربط الأجر بالأداء، أن تجمع المبتكرين في تحقيق قيم عامة مع رأس المال والاستثمار. فأسواق الحلول إنما تنتظم حول النواتج الاجتماعية، ويجري ذلك أحيانا بصورة عضوية وأحيانا بمساعدة وتدخل الحكومات.

١٠ - **السيد غوبتا** (مشاريع النفايات): قدم بيانه مشفوعا بعرض بالشرائح الرقمية، قائلا إن إدارة النفايات الصلبة هي إحدى أكثر المسائل إلحاحا في العالم. ففي الهند، يبلغ وزن النفايات في المناطق الحضرية كل أسبوع ضعف وزن مبنى إمباير ستيت تقريبا. ولا يجمع منه سوى ٦٠ في المائة، ولا يقوم بعملية المعالجة سوى جامعي النفايات الذين يبلغ عددهم ١,٥ مليون شخص في الهند. ووفقا لتقديرات البنك الدولي، هناك ١٢٠ مليون شخص من جامعي النفايات في العالم، يكسبون قوتهم بالتقاط نفايات بلاستيكية ومواد خردة من مواقع دفن النفايات، حيث يكسبون ما يقل عن دولارين في اليوم. إنها وظيفة غير رسمية مشتركة في عدد كبير من البلدان.

١١ - وأضاف قائلا إن بعض البلديات تنفق نصف من ميزانيات عملها في مسائل المتعلقة بإدارة النفايات. وتعمل شركة مشاريع النفايات مع السلطات لتدريب عمال البلديات على جمع النفايات. ثم تستأجر جامعي النفايات للقيام بمعالجة النفايات، وعمل سماد عضوي من النفايات العضوية، وتدوير النفايات الجافة وتوزيعها مجانا على البلديات والحكومات المحلية. وتكسب شركة مشاريع

النفايات أرباحها من بيع الأسمدة العضوية للمزارعين استخدام السماد العضوي. وقد ضاعفت عائدات جامعي النفايات قد ثلاث مرات وقلصت النفايات بنسبة ٨٠ في المائة، مخفضة بذلك كميات النفايات التي يمكن أن تسهم، لولا ذلك، في تغير المناخ.

١٢ - وتعمل شركة مشاريع النفايات مع ٤٤ بلدية في ولاية من بالهند يبلغ عدد سكانها ٨٥ مليون نسمة. وفي السنوات الثلاث القادمة، يمكن أن تنفذ الشركة ٦٠ إلى ٧٠ مشروعا لا تغطي سوى جزء بسيط من آلاف المدن في الهند، إضافة إلى مشاريع عديدة إضافية في البلدان الأخرى التي تحتاج إلى حلول من هذا القبيل. ولا يمكن أن تكون شركة مشاريع النفايات الجهة الوحيدة المقدمة لهذا النوع من الخدمات، وهي، لذلك، تقوم بجمع البيانات، بما في ذلك قياسات، المتعلقة بجمع النفايات وتحويلها إلى أسمدة، واستخدامها لإيجاد حلول أخرى للنفايات بواسطة المشاريع. وفي حين يريد بعض الشركات الخاصة أن تضع عوائق لحماية ملكيتها الفكرية، وزيادة أرباحها إلى أقصى حد، فإن شركة مشاريع النفايات تريد تدمير الحواجز وتشجيع الآخرين على دخول الأسواق ليتسنى حل المسائل الكبيرة.

١٣ - وواصل حديثه قائلا إن الدور الأمثل للحكومات هو وضع اللوائح لا التنفيذ. فالترتيبات التي تقوم بها شركة مشروع النفايات لا تتطلب إجراء تحويلات مالية من السلطات إلى الشركة، وهو ما ييسر خلق بيئة أقل خطورة. وبدلا من ذلك، تضع الحكومات لوائح بشأن الحاجة إلى المعالجة البيئية، وهو ما تتولى شركة مشاريع النفايات تنفيذه بعد ذلك.

١٤ - واختتم حديثه قائلا إن النقود ليست بالضرورة هي الحل، فهي في بعض الأحيان، تزيد في تأجيج المشاكل ولا تشكل إلا القدر اليسير جدا من النفقات. وأشار إلى أن شركة مشاريع النفايات قادرة على تنفيذ نظم بتكاليف زهيدة جدا. فالشركة تقدم حلولا قليلة التكلفة باستخدام تكنولوجيا بأدنى التكاليف وتتيح فرصا لذوي الدخل المنخفض. ويجري تصميم آليات تمويل، وتقديم قروض منخفضة الفائدة، مماثلة لتلك التي توفر لعملاء شركات صناعة السيارات، لأغراض شراء أجهزة من قبيل مضخات المياه العاملة بالطاقة الشمسية،ونظم الري بالتنقيط.

١٥ - **السيدة إسماعيل** (شركة أليثيا كابيتال (Alitheia Capital): قدمت ملاحظاتها مشفوعة بعرض بالشرائح الرقمية، قائلة إن ما يقرب من نصف مليون طفل يموتون كل عام بسبب ما يحدث من تلوث في الهواء داخل المباني بفعل وقود الطبخ. وقالت إنها إذ أدركت أن التدخلات التقليدية، من قبيل المعونات والمنح، لا تتيح فرصا كافية قابلة للقياس لحل هذه المسائل، فقد قررت أن تستخدم مهاراتها المهنية، بوصفها مصرفية، لمعالجة المشاكل الاجتماعية، وتشجيع مشاركة الأشخاص الذين يتطلعون إلى استثمار أموال وفعل الخير في الوقت ذاته.

١٦ - وأضافت قائلة إن موارد لحكومات محدودة وليست دائما قادرة على التركيز على إيجاد حلول عملية. غير أن هناك أناسا ومؤسسات لديهم أموال كافية يسعون إلى الاستثمار من أجل تحقيق عائد اجتماعي واقتصادي، ويبحثون عن بدائل للمعونات الخيرية التقليدية.

١٧ - وواصلت حديثها قائلة إن أحد المشاريع التي تنفذها منظمتها تتضمن العمل مع مؤسسات التمويل الإنمائي للاستثمار في مؤسسات التمويل البالغ الصغر (بدلا من إعطائها منحا بالطريقة التقليدية)، ومساعدتها على التفكير بطرق ابتكارية بشأن التمويل الشامل. وقد بدأت المصارف التي تقدم التمويل البالغ الصغر والتي تلقت تلك الاستثمارات، تقديم أنواع جديدة من المنتجات المالية إلى

الأسر بحيث لا تعود مضطرة إلى أن يخبئ أموالها النقدية تحت الفراش.

١٨ - وأشارت إلى أن أقل من ٣٠ في المائة من الأسر ذات الدخل المنخفض في نيجيريا لديها حسابات مصرفية، إلا أن حوالي ٨٠ في المائة منها لديها هواتف محمولة. ولذلك فقد استثمرت مؤسسات التمويل الإنمائي والمؤسسات التجارية الخاصة في برنامج للتوفير والسداد لتزويد أكثر من مليون عميل بخدمات مالية باستخدام الهواتف المحمولة في السنة الماضية. ولأن هذا نشاط يجري تنفيذه بوصفه نشاطا تجاريا، فقد استثمر فيه تنفيذه رأسماليون مجازفون.

١٩ - ومضت قائلة إن معظم المستفيدين من المنح المقدمة لأغراض تطوير وقود مأمون للطهي كانوا يتألفون من أصحاب مشاريع صغيرة تلقوا دعما ماليا من أجل تطوير أفكار لصنع مواقد طهي. ومع ذلك، فبسبب كثرة عدد الأطفال الذين يموتون، فإن ثمة حاجة إلى برنامج أوسع نطاقا. وقد اتصلت الجهات المنظمة بشركة نفط وغاز كبيرة مع فكرة إعادة تصميم منتجاتهم لتحويلها إلى وحدات أصغر حجما وأقل تكلفة، وإعادة تنظيم التوزيع مع وضع العملاء الأفقر في الاعتبار. وقد شاركت مؤسسة تمويل أوروبية في نهج متكامل لحل المشكلة الاجتماعية، بعد أن أتيحت لها الفرصة لحل مسألة الصحة، والحد من إزالة الغابات، وتمكين منظمي المشاريع الصغيرة. وهناك مشروع آخر شمل بناء ٦٠٠ فصل دراسي قليل التكلفة وجيد التصميم والبناء في المناطق الريفية، وفي نيجيريا، بما في ذلك مرافق لخدمات المياه والصرف الصحي، حتى لا يضطر الأطفال إلى التغوط في العراء في المدارس.

٢٠ - واختتم حديثه قائلا إن التجربة تبين أن التمويل يأتي من مصادر متنوعة، بما فيها مؤسسات التمويل الإنمائي الأوروبية التي خلصت إلى أن المعونة وحدها لا تكفي لتحقيق أغراضها. غير أن الحكومات الوطنية في أفريقيا كانت بطيئة في المضي قدما نحو تحقيق حلول أو استثمارات قائمة على السوق مع وجود مهمة تسعى إلى تحقيقها. فيتعين على البلدان المانحة والجهات المستفيدة من المساعدة الإنمائية الرسمية أن تفكر في الطريقة التي يمكن بها أن توجد الحكومات الوطنية مزيدا من الحوافز من أجل تمويل الأعمال التجارية التي تسعى إلى تحقيق مهمة محددة.

٢١ - **السيد راغين** (شبكة Global Impact Investing): قدم بيانه مشفوعا بعرض بشرائح رقمية، قائلا إن إقامة شراكة بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني أمر ضروري لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقال إن المهمة الوحيدة التي تسعى إلى تنفيذها شبكة Global Impact Investing هي المساعدة في حشد رأس المال الخاص وحفزه لأغراض اجتماعية، وبناء التزام لدى طائفة واسعة من مؤسسات الاستثمار وغيرها لدعم الأهداف الأساسية للتقدم الإنساني.

٢٢ - وأضاف قائلا إن شبكة Global Impact Investing تسعى إلى ضخ استثمارات في الشركات والمنظمات والصناديق التي ترغب في إحداث آثار اجتماعية وبيئية قابلة للقياس مع كسب نسبة معينة من العائد المالي. ويمكن أن يكون لتقديم المنح دور هام في تهيئة بيئة مواتية لدعم للاستثمار الهادف إلى إحداث أثر. فالمستثمرون يدخلون السوق بأهداف تتراوح بين مجرد استعادة رأسمالهم وتحقيق عائد يقل عن مستويات السوق،وعوائد تجارية تتفق مع الهدف والاقتصاد ونوع المشروع.

٢٣ - وواصل حديثه قائلا إن المستثمرين الساعين إلى إحداث أثر هم، في كثير من الأحيان، مستثمرون مؤسسيون، كصناديق المعاشات التقاعدية وشركات الخدمات المالية، والمجتمع المدني، والحكومات، ومؤسسات

التمويل الإنمائي، وأفراد ذوي موارد ضخمة. وهم يستثمرون في العديد من فرص الاستثمار المتاحة، بما في ذلك القروض والضمانات المتعلقة بالتخفيف من آثار تغير المناخ، وتطوير الهياكل الأساسية، والتعليم، والأعمال التجارية الصغيرة، في القطاعات الرئيسية والسندات التي تحفز على الابتكار في تقديم الخدمات الاجتماعية والخدمات العامة.

٢٤ - واستطرد قائلا إن الجهات الفاعلة من القطاع الخاص عامل أساسي في تحقيق أهداف اجتماعية. وإذا التُزم بنسبة ١ في المائة من رأس المال الخاص للاستثمار في مجال التنمية، الذي يهدف إلى إحداث تأثير اجتماعي، على مدى خمس سنوات إلى عشر سنوات، فسوف تتكون قاعدة موارد بمقدار تريليوني دولار. وعلى سبيل المقارنة، فإن إجمالي قاعدة أصول كل مؤسسة خاصة في الولايات المتحدة هي أقل من ثلث هذا المبلغ أو نحو ٦٠٠ بليون دولار.

٢٥ - وأفاد بأن شبكة Global Impact Investing تسعى إلى خفض الحواجز التي تبعد رأس مال القطاع الخاص عن الاستثمار في إيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية. فتوافر أدوات المعلومات والبيانات لدى مستثمرين، مثلا تزوّد برنامج عالمي بمعلومات عن فرص الاستثمار المتاحة لتحقيق تأثير على الصعيد العالمي، وعن القطاعات، والتوقعات بشأن العائد من ذلك، تتيح لهؤلاء المستثمرين المضي في الاستثمار بمزيد من الثقة. فالبرنامج يتضمن معلومات بشأن ما يقرب من ٣٠٠ أداة من الأدوات الاستثمارية التي تستهدف تحقيق منافع اجتماعية وبيئية، وهو أداة هامة لتوعية المستثمرين والجهات المعنية الأخرى بشأن فرص الاستثمار الكبيرة المتاحة لهم.

٢٦ - واختتم حديثه قائلا إن معايير الإبلاغ عن الأثر والاستثمار هي جهود ترمي إلى إيجاد لغة مشتركة للمستثمرين وأصحاب المصلحة، لمناقشة المقاييس البيئية والاجتماعية المستخدمة في تقييم التقدم المحرز، وتحديد فوائد أنشطة الاستثمار الرامية إلى تحقيق أثر. فقياس الآثار الاجتماعية يقارن نية المستثمر عمل شيئ جيد بأدلة ملموسة تبين أن الفعل الخير يتحقق، وهو ما يؤدي إلى وضع تعاريف مشتركة بشأن خلق فرص عمل، وخفض الكربون، وغير ذلك من أهداف الحد من الكربون. وقال إن مجموعة مؤلفة من أكثر من ٥٠ مستثمرا يهدفون إلى تحقيق أثر، وصناديق ثروة سيادية، ومؤسسات مالية، ومؤسسات عالمية تعمل معا للمساعدة في بناء أفضل الممارسات. وقد ضم منتدى الاستثمار العالمي الذي عقد مؤخرا تحت رعاية مدينة لندن، ٤٠٠ مستثمر مؤسسي ملتزمين بالاستثمار الهادف إلى تحقيق أثر. وتضطلع الحكومات بدور حاسم في مجال الاستثمار الهادف إلى تحقيق أثر، باعتبارها جهات منظمة وتمكينية ومستثمرة مشاركة، موظفة في ذلك تجمعات لرأس المال الخاص بهدف دعم الصالح العام.

٢٧ - **السيد فيربيك** (البنك الدولي): قدم بيانه مشفوعا بعرض بشرائح رقمية، قائلا إن الإسراع في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أمر مطلوب. فعلى الرغم من تحقيق هدف إلحاق الأولاد والبنات في المدارس الابتدائية، على أساس من التكافؤ، لا يمكن أن يقال نفس الشيئ عن الجهود الرامية إلى زيادة نسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية. ففي البداية، كان تحسين حياة ١٠٠ مليون شخص من سكان الأحياء الفقيرة يبدو طموحا، غير أن هذا الهدف، في واقع الأمر، قد تحقق بسهولة، ولأن عدد الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة يبلغ بليون نسمة، فقد تبين أن الهدف لم يكن طموحا جدا في نهاية الأمر.

٢٨ - وفي ما يتعلق بالصعيد الإقليمي، قال إن الصورة تبدو متنوعة. ففي حين قد تستطيع بلدان شرق آسيا والمحيط الهادئ أن تحقق جميع غايات الأهداف الإنمائية للألفية الإحدى والعشرين أو معظمها في إطار الأهداف الثمانية

للألفية، فإن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى قد تجد صعوبة في تحقيق أي منها. وأما على الصعيد الوطني، فإن التفاوت يبدو أكبر. وعلى الرغم من أن الغاية المتوخاة بخفض عدد الناس الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف قد تحققت بوجه عام، فإن الحقيقة هي أن ٦٦ بلدا من ١٤٠ بلدا يجري رصدها هي التي حققت هذه الغاية. ولم يحقق هدف خفض معدل وفيات الأطفال الرضع سوى خمسة أو ستة بلدان. وربما انضمت إليها تسعة بلدان أخرى خلال العامين القادمين، ولكن في معظم الأحيان، لا شيء يمكن أن يحدث دون تعجيل جاد بالعمل.

٢٩ - وأضاف قائلا إن منظومة الأمم المتحدة استجابت بتنفيذ مبادرات للتعجيل بالعمل في ما يتعلق بسوء التغذية والمياه والصرف الصحي، وسوف يقوم الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس البنك الدولي بإعلان بدء مبادرة جديدة لمعرفة كيف يمكن أن تحسن وكالات الأمم المتحدة التعاون فيما بينها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ وعودها المقدمة إلى الحكومات.

٣٠ - وأشار إلى أن الأهداف الإنمائية للألفية قد وضِعت ردا على تأكيد البنك الدولي ومنظمات أخرى القوي بضرورة تحقيق تكيف هيكلي ونمو على حساب العنصر البشري. وكان الهدف من الأهداف الإنمائية للألفية هو إعادة العنصر البشري إلى عملية التنمية لتمكينه من المشاركة فيها.

٣١ - ومضى قائلا إن الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ قد يصبح ذا تركيز أوسع نطاقا. لقد أصبح عدد الفقراء أقل مما كان عليه عندما إنشئت الأهداف الإنمائية للألفية. فقد انخفضت نسبة عدد الفقراء من ٤٠ في المائة في عام ١٩٩٠ و ٣٠ في المائة في عام ٢٠٠٢، إلى ٢١ أو ٢٢ في المائة في عام ٢٠١٠. لقد أصبح عدد الذين يعيشون في فقر مدقع أقل كثيرا مما كان عليه، وارتفع بشكل ملحوظ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وتوافر للبلدان من الموارد المحلية المتأتية من إيرادات الضرائب أكثر مما كان لديها في أوائل عقد الألفية الثانية. وكانت البلدان المتقدمة النمو، في البداية، قد وافقت على أن تساعد البلدان النامية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك، فإن لدى البلدان النامية من الموارد في الوقت الراهن ما يزيد كثيرا عما كان لديها منذ عقد أو عقد ونصف من الزمن.

٣٢ - وواصل حديثه قائلا إن الموارد متوافرة في الوقت الراهن بأحجام كبيرة في أسواق رؤوس الأموال الدولية. ويبلغ مجموع تدفقات الموارد عبر البلدان النامية ١٣٠ بليون دولار، بعد أن بلغ في عام ٢٠٠٠ ما مقداره ١٠٠ بليون دولار. وارتفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر من ٣٤ بليون دولار في عام ١٩٩٠ إلى ٧٣٠ دولارا بليون دولار. وقد أتيحت للقطاع الخاص موارد أكبر مما أتيح للجهات المانحة الرسمية، وكان بمقدوره تقديم خدمات إنمائية أفضل.

٣٣ - وأشار إلى لزوم مواصلة استكشاف طرق جديدة لتقديم الخدمات. وقال إن الحلول ينبغي أن تكون مؤيَّدة بأدلة وأن تحليل نسبة الفائدة إلى التكلفة بالنسبة للأنشطة القطرية ينبغي أن يكون أكثر دقة. ولابد من أن تكون الإدارة قائمة على أساس النتائج. وإذا لم يتم التوصل إلى نتائج معينة، فلا بد من إعادة النظر في الاستراتيجيات والأساليب والبرامج والسياسات.

٣٤ - واختتم حديثه قائلا بضرورة إحداث ثورة في مجال البيانات. فقد وضِعت الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠٠، حيث استخدمت مؤشرات أساسية تعود إلى عام ١٩٩٠، لأن ذلك هو ما كان متاحا. فلا بد للإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ أن يستخدم مؤشرات أساسية

أكثر ملاءمة من حيث توقيتها ليتسنى بها رصد التقدم المحرز. ويجب أن يكون التنقيب عن البيانات أكثر ابتكارا، بأن ترد البيانات من مجموعة متنوعة من المصادر، وعدم الاقتصار في ذلك على الدراسات الاستقصائية لميزانيات الأسر المعيشية، أو على البيانات والخدمات الصحية للمقاطعات.

٣٥ - **السيد نيو** (سنغافورة): قال، ردا على أعضاء فريق المناقشة، إن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال أساسية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وسوف تظل كذلك بالنسبة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة. فليس التمويل المبتكر والشراكات العالمية سوى تكميل للمساعدة الإنمائية الرسمية، ولا ينبغي أن تستخدم - كما حدث أن استخدمت بالفعل في بعض الأوساط - ذريعة لخفض التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية. إن هناك فجوة متعاظمة في المساعدة الإنمائية يجب التصدي لها. ثم إن حاجة البلدان النامية للمساعدة الإنمائية الرسمية تتعاظم كل سنة، ولكن البلدان المتقدمة النمو تعرضت في الآونة الأخيرة لضغوط من أجل خفض المساعدة الإنمائية الرسمية. فمن السذاجة وعدم الأمانة أن يشار إلى أن الشراكات العالمية والتمويل المبتكر تستطيع وحدها أن تسد الفجوة في أي وقت. إن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تلبث، منذ بلغت ذروتها في عام ٢٠١٠، تنخفض بنسبة ٦ في المائة في السنة. فإذا أريد للأهداف الإنمائية للألفية أن تتحقق، فيجب على أولئك الذين قدموا تعهدات أن يفوا بتلك التعهدات.

٣٦ - وأضاف قائلا إن أفضل الشراكات القائمة بين أصحاب المصلحة المتعددين، هي شراكات تتسم بطابع محلي وانتهازي ونفعي إلى أبعد حد، يشارك فيها أناس نشطون اجتماعيا يعملون معا لمعالجة مشكلة على صعيد المجتمع المحلي. وقال إن الأمم المتحدة تحاول تشجيع أعمال من هذا القبيل بواسطة برامجها ووكالاتها على أرض الواقع. ومع ذلك، ليس واضحا إن كان بالإمكان الارتقاء بتلك الجهود إلى المستوى الوطني أو الدولي.

٣٧ - وأشار إلى وجوب إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص بتأنٍّ شديد، ويجب أن تكون نوايا الشركاء ودوافعهم واضحة. فالشركات الخاصة تُنشأ لكسب أقصى قدر من الأرباح. والنتيجة المثالية للشركة الخاصة هي خصخصة الأرباح واشتراكية جزء كبير من المخاطر أو كلها. ولا بد من فهم هذا الأمر قبل التفاوض بشأن هياكل هذه الشراكات.

٣٨ - ومضى قائلا إن للشركات الخاصة، بحكم طبيعة التزاماتها تجاه حملة الأسهم، منظورات قصيرة الأجل، إذ تعمل من ربع سنة إلى آخر أو تضع في حسبانها السنة التالية مقدما. وهي، في كثير من الأحيان، لا تتطلع إلى توظيف استثمارات طويلة الأجل. فلا بد من وجود ضمانات وحوافز في الشراكات القائمة بين القطاعين العام والخاص. وقال إن سجل سير هذه الشراكات شحيح جدا في كثير من الأحيان، وفي حالات ليست بالقليلة، تضطر الحكومة إلى إنقاذ إحدى الشراكات أو تأميمها. وأشار إلى أن لدى الشركات الخاصة مفاوضين مهرة إلى أبعد حد، فضلا عن الأموال اللازمة لاستئجار استشاريين أكثر مهارة.

٣٩ - واستطرد قائلا إن بعض البلدان جرب طرقا مبتكرة للتمويل، بما في ذلك تحصيل ضرائب على المعاملات المالية والسفر الجوي، ولكن ما ينجح في السياق الوطني، أو في بعض البلدان قد لا يكون ملائما على الصعيد الدولي. وكون هذه النهج مبتكرة يعني أن لها آثارا غير مقصودة، وخاصة إذا طبقت على الصعيد العالمي. وهي قد تؤثر على الأعمال التجارية الصغيرة والأسر المعيشية. أما الشركات المتعددة الجنسيات، من الناحية الأخرى، فهي تستطيع العناية بنفسها ويمكن أن تجد سبلا تلتف بها على الضرائب الجديدة.

٤٠ - ومضى قائلا إن من الظلم أن تنصح البلدان المتقدمة النمو البلدان النامية بتهيئة البيئة المحلية المؤاتية لخدمات رؤوس الأموال والخدمات المالية، في حين تزيد هي في الحواجز الجمركية والقيود المفروضة على منتجات البلدان النامية.

٤١ - وقد يكون صحيحا أن التركيز الحالي على طرق التمويل المبتكرة هو مجرد جزء من دورة طويلة في الحالة المالية الدولية. فالعالم يفيض باالأموال بفضل التيسير الكمي. وقد لا تستطيع سبل التمويل المبتكرة والشراكات العالمية أن تستمر متى تراجعت الحماية المالية وتوقف التيسير الكمي.

الحوار تفاعلي

٤٢ - **السيد إسكالونا أوخيدا** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): أيد البيان الذي أدلى به ممثل سنغافورة. وقال إن شركة كوكاكولا، في حين تمتلك هياكل أساسية لتوزيع المياه، فإن ممارساتها التعسفية أدت، في بعض البلدان، إلى تدهور إمدادات المياه.

٤٣ - وأضاف قائلا إن النفايات الصلبة ناجمة عن استهلاك غير مستدام. ولا يمكن أن يكون هناك حل لمشكلة النفايات الصلبة حتى تحل مشكلة الاستهلاك. فأنماط الاستهلاك والإنتاج هذه تتصل بالتوزيع غير المتكافئ للثروة، ذلك أن دخل الأغنياء هو الذي يحدد طبيعة الطلب، والأغنياء يستهلكون كميات غير محدودة تقريبا من المواد غيرالضرورية.

٤٤ - ومضى يقول إن الأسواق الدولية هي انعكاس للرأسمالية. وهي مجهولة المصدر، في حين أن للمشاركين في الأسواق المحلية علاقات، والسلع التي يتعاملون بها يمكن التعرف عليها ومعروفة. فمن الصعب معرفة كيف يمكن تنفيذ المشاريع الخيرية في ظروف يهيمن عليها شبق جني الأرباح.

٤٥ - واختتم حديثه قائلا إن حلقات النقاش ينبغي أن تكون أفضل توازنا. وهناك حاجة إلى مزيد من التنوع في الآراء. فهذه المنتديات يمكن أن تشمل أيضا تقديم عروض عن المشاريع المجتمعية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

٤٦ - **السيدة بادرينوا** (مديرة المناقشة): قالت إن أعضاء حلقة النقاش يحاولون إيجاد حلول. وليس من السذاجة في شيء، في واقع الأمر، أن نعتقد أن بإمكان الشراكات العالمية أن تسد الفجوة.

٤٧ - **السيد ماكميلان** (شركة Deloitte Touche Tohmatsu المحدودة): قال إن تطوير اقتصاد لإيجاد حل يأتي مكملا للتدابير التي تتخذها الحكومة، وليس المقصود منها أن تحل محل الأنشطة التي تضطلع بها الحكومات. فليس الغرض من اقتصاد الحل أن يحل محل المساعدة الإنمائية الرسمية أو يحل جميع المشاكل. غير أن هناك أشكالا من الشراكات المتعددة الأطراف تختلف تماما عن الشراكات الثنائية التي رأيناها في الماضي. ثم إن تنوع النظم الإيكولوجية الجديدة واضح على نحو صارخ، كما هو الحال بالنسبة للسرعة التي برزت بها النماذج والممارسات الجديدة.

٤٨ - **السيد راغين** (شبكة Global Impact Investing Network): قال إن من المؤكد أن للحكومات دورا تضطلع به في حشد موارد القطاع الخاص وتهيئة بيئة مواتية لإقامة شراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.

٤٩ - وأضاف قائلا إن القصد من الموارد التي نوقشت هي أن تشكل دعما إضافيا لحل المشاكل، بالنظر إلى أن موارد الحكومات لن تكون كافية. فليس القصد من ذلك أن تحل هذه الموارد محل الجهود التي تبذلها الحكومة، بل القصد هو أن تكمل وتوسع نطاق تلك الجهود لتحقيق نتائج ملموسة قائمة على أدلة.

٥٠ - وأفاد بأن بعض الشراكات هي في الواقع، محلية أساسا، وبعضها إقليمية، وهناك عدد متزايد منها ذات طابع عالمي. فتحقيق حلول قابلة للقياس أمر ذو أهمية محورية في ضوء الفرص التي تتيحها الشراكات. فيتوجب على جميع الأطراف إدراك أن للناس اهتمامات مختلفة. ويجب أن تكون الحلول مفيدة لجميع الأطراف.

٥١ - **السيدة ستيبرافي** (شركة المراقب عن استدامة المنظمات غير الحكومية): قالت إنها قدمت فكرة أجهزة الطبخ بالطاقة الشمسية في الأمم المتحدة في عام ١٩٩١. فمن شأن مواقد الطهي وأجهزة الطهي بالطاقة الشمسية المحسنة أن تعزز الاستدامة وتحمي الأشجار. فقطع الأشجار وتلويث الغلاف الجوي بالنفط لا يشكلان حلا حقيقيا. وقد وفرت الحكومات والقطاع الخاص الأموال من أجل تحسين مواقد الطهي في نيجيريا. وقالت إنها مهتمة بإقامة شراكة مع السيدة إسماعيل لتحسين نوعية الحياة لأولئك الذين يستخدمون تلك التكنولوجيات.

٥٢ - وواصلت حديثا قائلة إن هناك منظمة في كينيا تعطي ٥٠٠ دولار لكل من يطلبها، ومن دون أي شروط. وقد استغل الناس تلك الأموال جيدا. فبالإمكان أن يبدي الفقراء روحا ابتكارية جدا إذا ما قدم لهم التمويل.

٥٣ - **السيدة ديكسون** (جزر البهاما): قالت إنها تود أن تعرف ما إذا كان ممكنا أن تتخذ مبادرة ''كل امرأة، كل طفل'' نموذجا للشراكات الإنمائية بين أصحاب المصلحة المتعددين، لا سيما في مجال الطاقة.

٥٤ - **السيدة إسماعيل** (شركة أليثيا كابيتال): أكدت أن العمل الذي ذكرته يتعلق بغاز الطهي النظيف لا الزيت. وقالت إن منظمتها تبحث، مع مؤسسات مالية و مصارف التمويل البالغ الصغر عن مشاريع مبتكرة لمساعدة النساء والأطفال. وأشارت إلى إن العديد من المشاريع الجارية قلصت مشاق العمل بالنسبة إلى النساء والأطفال، وأتاحت وقتا للقيام بأنشطة إنتاجية أو لحياة أكثر امتلاء. وقد أدى بعض المشاريع زيادة عدد الفتيات اللاتي يذهبن إلى المدرسة.

٥٥ - **السيد ماكميلان** (شركة Deloitte Touche Tohmatsu المحدودة): قال إن عبارة ''السوق''، كما تستخدم في السياق الحالي لا تشير إلى الأسواق المالية، ولكن ببساطة إلى قوى تلتقي، سواء بطريقة عضوية أو بطريقة مرتبة لحل بعض المشاكل. ومن الأمثلة على هذه السوق الإسكان الميسور التكلفة لأشد الفئات فقرا. وقد نُظمت مسابقات ومولت لإيجاد السبل الكفيلة ببناء مترل واحد بمبلغ ٣٠٠ دولار. فهناك حاجة إلى استثمار رؤوس أموال لوضع نماذج أولية؛ وسوف يتعين على الشركات الخاصة أو المنظمات العامة أن تقدم قدرا كبيرا من التمويل؛ وقد يتعين تغيير قوانين الملكية لتشجيع القطاع الخاص على حيازة الأراضي وتشكيل النظام الإيكولوجي الملائم لمواجهة التحدي.

٥٦ - واختتم حديثه قائلا إن الهدف كلما كان أكثر تحديدا وقابلية للقياس، كان ذلك أفضل. وأشار إلى أن الكتاب المعنون ''ثورة الحل'' يستخدم عبارة 'تغيير العدسة'، وذلك يعني النظر إلى الحالة بطريقة جديدة للتفكير بطريقة ابتكارية. ومن الأهمية بمكان أن نفكر في أي الشركاء يمكنهم أن يقوموا بدور محدد، وما هي القدرات الفكرية والمالية التي يمكنهم أن يسهموا بها.

٥٧ - **السيدة ميراندا** (بيرو): أعربت عن قلقها لعدم إحراز تقدم في الهدف ٨، إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية. وأشارت إلى أن هناك رغبة عن إدخال تغييرات، على الرغم من المعلومات المقدمة عن الفوائد التي يمكن أن تتحقق من استثمارات القطاع الخاص في المسائل الاجتماعية والبيئية. فمن الأهمية بمكان تحديد ما هي العقبات الرئيسية

التي تحول دون إحراز تقدم في هذا المجال، وكيف يمكن، بالإضافة إلى الحوافز الضريبية وفي مجال اللوائح التنظيمية والريادة، تشجيع القطاع الخاص على جعل هذه الشراكات أكثر كفاءة. وينبغي توضيح دور الحكومات في تحسين الأنشطة المتعلقة بالبيانات والرصد. ولا بد من إيجاد السبل الكفيلة بجعل الحكومات تعمل بمزيد من الكفاءة.

٥٨ - **السيد فيربيك** (البنك الدولي): قال إن على الحكومات أن تضع أنظمة بشأن جمع البيانات، على الرغم من أن بعض أنشطة جمع البيانات يمكن أن يقوم بها القطاع الخاص. وإذا لم تؤخذ ظروف السوق المحلية في الحسبان، فإن الشراكات العالمية لن تستطيع تقديم خدماتها. وهناك حالات يمكن فيها أن ينجح تنفيذ مشروع من المشاريع في مجتمع محلي، ولكنه لا ينجح في البلد بوجه عام أو في بلدان أخرى.

٥٩ - وأضاف قائلا إن دور المساعدة الإنمائية الرسمية تغير في السنوات العشر إلى الخمس عشرة الماضية. وفي السابق، كانت المساعدة الإنمائية الرسمية تعتبر آلية تمويل لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. غير أن الالتزامات لم تلبَّ، ثم تبين أن المساعدة الإنمائية الرسمية ليست هي الحل لجميع المشاكل المتصلة بالتعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك، يمكن أن يكون لهذه المساعدة دور هام، وهو الاستفادة من الموارد الأخرى، وتقديم الدعم إلى الدول الهشة التي تواجه صعوبات في اجتذاب تدفقات أموال القطاع الخاص. وعلى مر السنين، أصبحت المساعدة الإنمائية الرسمية، في الواقع، توجه على نحو متزايد صوب البلدان التي تواجه صعوبات في الوصول إلى موارد خارجية.

٦٠ - **السيد غوبتا** (شركة مشاريع النفايات): قال إن الشراكة العالمية من أجل تقديم المعونة القائمة على النواتج واعدة. ففي صناعة النفايات، تصاغ العقود التي تبرم مع البلديات التي يسدد لها من المعونة الإنمائية، في كثير من الحالات، على أساس وحدات النفايات التي تجمع ثم يُتخلص منها. فهناك أدوات بسيطة توضع لقياس وحدات النفايات التي تجمع، وتحوّل إلى أسمدة عضوية أو يعاد تدويرها، فضلا عن الزيادات في أجور جامعي النفايات. وهكذي يمكن أن تقاس الحوافز البيئية والاجتماعية والاقتصادية، وألا تكسب الشركات أرباحها إلا إذا تحققت الأهداف. وإذا لم تستوف الأهداف، يمكن أن توقف البلديات العمل.

٦١ - وأضاف قائلا إن المساعدة الإنمائية الرسمية والمساعدة الثنائية لا تستبعد إحداهما الأخرى. ففي وقت ظلت فيه معالجة صناعة غارقة في الفساد تشكل أمرا بالغ الخطورة حتى بالنسبة إلى المستثمرين الساعين إلى تحقيق أثر على الصعيد الاجتماعي، تلقت شركة مشاريع النفايات تمويلا أوليا من حكومة السويد. وبدون تلك المساعدة، لا يمكن أن يكون العمل قد بدأ.

٦٢ - **السيدة إسماعيل** (شركة أليثيا كابيتال): قالت إن هناك عددا من العوامل تجعل من الصعب توسيع نطاق المشاريع الهادفة إلى تحقيق تأثير أوسع نطاقا. فخلال العقد الماضي، شهد بعض مؤسسات التمويل الإنمائي الدولي، ولا سيما تلك التي تستثمر في الأسهم الخاصة أو في رؤوس أموال المجازفة. انحرافا في مهمتها. فهذه المؤسسات تقوم، في بعض الأحيان بخلط الاستثمارات التي توظف لتحقيق مهام محددة بالاستثمارات الخيرية، وهو ما يجعلها تخسر فوائدها.

٦٣ - إضافة إلى ذلك، فإن بعض الحكومات الأفريقية لا تشارك في الاستثمار القائمة على تحقيق مهمة محددة، بالتركيز، بدلا من ذلك، على مشاريع كبيرة في مجال الهياكل الأساسية والطاقة. فالمؤسسات تفضل تنفيذ مشاريع كبيرة تشمل القارة الأفريقية بأسرها، ولكن ينبغي عدم استبعاد تنفيذ مشاريع في بلدان محددة. ثم إن الانتقال إلى المشاريع التي تبدأ من القاعدة سيكون أكثر فعالية. ولا بد للشراكات

أن تشمل الناس على أرض الواقع، والمهنيين الذين ينفذون العمل، ومؤسسات التمويل الإنمائي، وعليها أن تتجنب التركيز الضيق على مشاريع الهياكل الأساسية الكبيرة. ويتعين على الحكومات الوطنية أن تشارك في هذا الأمر من أجل ضمان اتباع نهج أكثر تكاملا.

٦٤ - **السيد لونا كاماتشو** (المكسيك): سأل عن الحوافز الحكومية اللازمة لزيادة الاستثمارات في المشاريع الاجتماعية، وما هي خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التي ستتيح أفضل توجيهات في ما يتعلق بإقامة شراكات عالمية.

٦٥ - **السيد فيربيك** (البنك الدولي): قال إن مساءلة الحكومات أمر مهم في ما يتعلق بالنفقات والبرامج الاجتماعية. فبالبرامج التي تبدأ من القاعدة إلى القمة، يعرف المواطنون أن حكومتهم دخلت في التزامات دولية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبالدخول في عمليات ديمقراطية أو تفاعلية، يتسنى للمواطنين إبقاء حكومتهم مساءلة، والضغط عليها. ويجب أن تكون المعلومات المتعلقة بالتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف متاحة للجمهور.

٦٦ - **السيد أزاريدو** (البرازيل): قال إن الأهداف الإنمائية للألفية موجهة لصالح البلدان النامية وللقضاء على الفقر المدقع، في حين أن لأهداف التنمية المستدامة تركيزا أوسع نطاقا إلى حد بعيد. وطلب مزيدا من التوضيح في ما يتعلق بإمكانية حدوث تنافس بين هذين الجانبين من جوانب التنمية، للحصول على موارد مالية وسياسية، وعلى موارد القطاع الخاص، نظرا للموارد المحدودة المتاحة.

٦٧ - **السيد راغين** (شبكة Global Impact Investing Network): قال أن المستثمرين في كثير من الأحيان، يرون أن فرص الاستثمار الهادف إلى تحقيق أثر قليلة. فبالنسبة إلى جزء كبير من القطاع الخاص، هناك معلومات مضللة أو معلومات غير كافية عن الفرص المتاحة للعمل. فليس ثمة نقص في الموارد في القطاع الخاص، بل افتقار إلى الوعي لدى المستثمرين عن الكيفية التي يمكن بها ربط الموارد والاحتياجات باعتماد استراتيجية فعالة.

٦٨ - وإذا أصبح تقديم معلومات إلى المستثمرين على الفرص المتاحة لتحقيق النفع العام من الأولويات، فسوف يوظف رأس المال المتاح. وللحكومات دور هام يتعين عليها القيام به في مساعدة الناس على فهم مواطن تلك الفرص، بتهيئة بيئات تنظيمية، وتوفير أنواع مختلفة من التعزيزات الائتمانية والضمانات الجزئية الملائمة.

٦٩ - **السيد فيربيك** (البنك الدولي): قال إن الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة يكمل كل منهما الأخرى. فهي ليست في موقف تنافسي. وعلى الصعيد العالمي، قد تكون هناك مؤشرات لرصد تنفيذها وما يرتبط بذلك من تخصيص للموارد، ولكن الأولويات الوطنية من أجل التنمية والقيود المفروضة على الموارد الوطنية هي التي تحدد مدى تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وتحقيقها على الصعيد القطري.

٧٠ - **السيد غوبتا** (شركة مشاريع النفايات): قال إن بإمكان الممارسين أن يكونوا بمثابة قناة لموارد المستثمرين التي يُتصور أنها محدودة. فقد كان التمويل البالغ الصغر، الذي يعد من أكثر القطاعات التي تتوزع في أنشطة متدرجة عديدة، بمثابة نموذج في هذا الصدد. إن إصدار أنظمة ملائمة مفيد هنا، إذ يحد من المخاطر وييسر عملية الدخول للمستثمرين. ويمكن أن تقدم الحكومة مساعدة حيوية للقطاع الخاص وأن تشجع الاستثمار الهادف إلى تحقيق أثر.

٧١ - وأضاف قائلا إن على الممارسين في هذا القطاع ألا يركزوا فقط على بناء شركة، بل على بناء قطاع معين. وينبغي بذل الجهود نحو إيجاد النموذج الذي يمكن تكييفه مع

الظروف المحلية، مع بقائه مدرا للربح وذا أثر اجتماعي وبيئي إيجابي.

الملاحظات الختامية

٧٢ - **السيد ديالو** (الرئيس المشارك): قال إن بإمكان البلدان، بإقامة شراكات مبتكرة واتباع نهج جديدة، أن تحسن الأحوال المعيشية لشعوبها، فتجعل العالم بذلك مكانا أفضل للجميع. وبإمكان الجهود الموحدة أن تحدد وتيرة التعاون وصنع السياسات في المستقبل.وقال إن هذا المنتدى الذي يتحقق بفضل الاجتماعات المشتركة التي تعقد بين اللجنة الثانية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي هو منبر فعال بحق، ويمكن أن يكون منصة انطلاق للعمل.

رفعت الجلسة الساعة ١٢:٤٠.